

ملخص التطورات الاقتصادية المحلية والنفطية

يوليو 2022

بعض تطورات بيئة الاقتصاد العالمي

خفّض صندوق النقد الدولي تقديراته لمعدل النمو الحقيقي العالمي لعام 2022 ليصبح (3.2%)، في آخر تقرير حول تحديث آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2022، بعد أن كان (6.1%) في العام الماضي، وبتناقص (0.4%) عن تقديرات شهر أبريل 2022. كما إنخفض تقدير معدل نمو الاقتصاد الصيني، أكبر مستورد للنفط الخام، لعام ليكون (3.3%)، مقارنة مع (8.1%) العام الماضي، وكذلك أهم الاقتصادات الأخرى المستورة للنفط: الياباني (1.7%)، ونفس المعدل العام الماضي، والاقتصاد الهندي (7.8%، و7.4%)، تبعاً.

وفي مجال التضخم، وصل المعدل الأمريكي السنوي، في يوليو 2022، الى حوالي (8.5%)، وهو أقل من نظيره في الشهر السابق، البالغ (9.1%)، وذلك بسبب انخفاض أسعار الطاقة بحوالي (-7.7%). أما المعدل الصيني السنوي فقد ارتفع، في يوليو أيضاً، الى (2.7%)، مقارنة مع (2.5%) في الشهر السابق. عموماً هناك اتجاه عالمي، في شهر يوليو 2022، نحو تراخي معدل التضخم، بسبب زيادة العرض النفطي، والاتفاق الروسي / الأوكراني، لعودة صادرات أوكرانيا من القمح، تدريجياً، للسوق العالمي.

وفي ظل قرارات رفع أسعار الفائدة المتسارعة، رفع الاحتياطي الفيدرالي السعر، في 27 يوليو 2022، ب (75 نقطة) ليصل سعر الفائدة الى (2.5%). ويمثل ارتفاع معدل التضخم التحدي الرئيسي، حالياً، أما السياسة الاقتصادية الأمريكية، عموماً، والنقدية بشكل خاص. حيث وصل المعدل، في يوليو 2022، الى (8.5%)، كما أشرنا أعلاه.

علماً بأن معدل البطالة الأمريكي، المعدل موسمياً، إنخفض في يوليو 2022، الى (3.5%)، بالمقارنة مع (3.6%) السائد الشهر السابق. ويعتبر أقل من معدل البطالة السائد قبل الجائحة، أي في فبراير 2020، والبالغ (5.7%). في حين وصل معدل البطالة في منطقة اليورو، الى (6.6%)، خلال يونيو 2022 حسب آخر الإحصاءات المنشورة. ويقابل (6%) في حالة المجموعة الأوروبية. وكل المعدلين يعتبران مستقران بالمقارنة مع شهر مايو السابق. ويعتبر الإنخفاض بمعدل البطالة الأمريكي عاملاً مشجعاً للإستمرار في رفع سعر الخصم، مستقبلاً لغاية الحد من التضخم.

وعلى مستوى معدلات النمو الفعلية، فقد إنخفض معدل النمو الأمريكي، خلال الربع الثاني 2022، بحوالي (-0.9%)، ومقارنة مع الربع الأول. في حين ارتفع معدل النمو في منطقة اليورو، خلال الربع الثاني 2022، مقارنة بالربع الأول، بحوالي (0.7%)، وفي المجموعة الأوروبية (0.6%). وتعتبر هذه المعدلات متواضعة، وتعكس حالة تباطؤ النمو، بسبب الضغوط التضخمية، واستمرار مشاكل سلاسل العرض الناتجة عن الحربي الأوكرانية / الروسية.

وفقاً لتحليل إقتصادي قياسي لمعهد التمويل الدولي، واشنطن، فإن السياسة النقدية الإنكماشية، التي يتبناها الاحتياطي الفيدرالي لخفض التضخم، لا تؤثر على أداء القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون. ويتأثر نمو هذا القطاع، أساساً، بمتغيرين أساسيين، هما، أسعار النفط، والسياسة المالية (الإنفاق العام).

حيث تساهم الزيادة السعرية بأسعار النفط، في: تحسين السيولة المحلية، وتقود الى سياسة مالية توسعية، وتزيد من التمويل المتاح للقطاع الخاص، كما أن هذه الزيادة السعرية تساهم في تخفيف الضغوط على أسعار الفائدة بين البنوك **Interbank Rates**.

أما في حالة رفع أسعار الفائدة الحقيقية (الفائدة الأسمية - معدل التضخم)، وفي ظل غياب ارتفاع الأسعار النفطية، فإن من شأن ذلك ان يؤدي الى خفض التمويل المتاح للقطاع الخاص، وبالتالي خفض معدل نمو القطاع غير النفطي.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

التطورات النقدية:

وبالدولار، ضيقة (0.25%). وهو أمر يحتاج الى وقفة.

وفي قرار الرفع الأخير، 10 أغسطس، أشار البنك الى استخدامه لأدوات سياسة نقدية، تسهم في الحد من التأثير السلبي على الطلب الإئتماني، الذي شهد انخفاضا، حسب إحصاءات شهر يونيو من هذا العام (انظر أدناه). ومن هذه الأدوات للسياسة النقدية: (أ) عمليات إعادة الشراء (الريبو REPO)، و(ب) سندات وتورق بنك الكويت المركزي، وبالإضافة الى (ج) أدوات التدخل المباشر، والدين العام.

■ كما أعلن البنك المركزي، في 9 أغسطس، تقديراته لقيم المؤشرات النقدية لشهر يونيو 2022. وشهد العرض النقدي (M2) نموا شهريا (مايو / يونيو 2022) بلغ حوالي (0.28)، وهو نمو متواضع لا يمكن أن يؤثر في رفع معدل التضخم

■ قام بنك الكويت المركزي، في 27 يوليو 2022، برفع سعر الفائدة بربع نقطة مئوية، ليصل الى (2.5%) بدء من 28 يوليو من العام الجاري. كما قام، في 10 أغسطس 2022، برفع آخر (0.25%) ليصل سعر الخصم الى (2.75%). وفي ظل ان النمو الاقتصادي غير حساس، بشكل معنوي، لأسعار الفائدة. وأن سبب ارتفاع التضخم الرئيسي هي ارتفاع أسعار الواردات (رغم وجد اسباب محلية)، لذا يبدو أن السبب وراء رفع أسعار لفائدة، محليا، هو لتوطين المدخرات بالدينار. الآ انه يلاحظ مع استمرار رفع السلطات النقدية لأسعار الفائدة، كلما رفع الاحتياطي الفدرالي هذه الأسعار، قد جعلت من الفجوة بين أسعار الفائدة بالدينار،

نفس إنخفاض مجموع الإحتياطات الرسمية).

■ تنفيذ لمشروعات:

شهد الربع الثاني من العام الجاري، 2022، تباطؤ في إسناد المشروعات Awarded Projects، ولتصل قيمتها الى حوالي (156) مليون دينار، وبانخفاض بلغ (55%) بالمقارنة مع الربع الأول. حسب ما أوردت مجلة "MEED" في العدد 3 يوليو 2022.

علما بأن تقديرات قيم المشروعات المتوقع إسنادها في الربع الثاني كانت في حدود مليار دينار. ويعود الإنخفاض الكبير في القيمة المسندة فعليا الى عدد عوامل منها مشاكل سلاسل التوريد، وترشيد الإنفاق، وطول فترة الحصول على الموافقات.

وتصدر قطاع "النقل" قيم المشروعات المسندة، بالربع الثاني، وبقيمة (113) مليون دينار، وبنمو (72%) عن الربع الأول من 2022. ويعود ذلك الى توقيع مشروعات البنية الأساسية لمنطقة الشداية الصناعية، الهيئة العامة للصناعة، وبقيمة تبلغ حوالي (84) مليون دينار، وتوسعة

المحلي. في حين حقق معدل نمو التسهيلات المحلية، الشهري، انخفاضا بحدود (-0.34)، و (قد) يعزى ذلك ببدا تأثير رفع أسعار الفائدة على طلب الإئتمان المحلي.

ومن ناحية أخرى، ارتفع مدل نمو الودائع الخاصة، بالدينار الكويتي، شهريا، بحوالي (0.22%)، وهو أمر مشجع من ناحية القة بالجهاز المصرفي، وزيادة المتاح من التمويل للقطاع الخاص، ووفرة تمويل شراء السندات، بعد إقرار قانون الدين العام، والصكوك.

في حين إنخفض معدل نمو الإحتياطات الرسمية، شهريا، بمعدل يقارب (-4.3). وفي ظل ثبات معدلات نمو مكونات الإحتياطي على شكل الذهب النقدي، ووضع الإحتياطي لدى صندوق النقد، وحقوق السحب الخاصة، والعملة والدوائع الأجنبية، لإن المسؤول الوحيد عن هذا الإنخفاض هو إنخفاض مكون العملة والدوائع الأجنبية (وبطبيعة الحال فإن معدل الإنخفاض، وهو -4.8%، يعادل

ميناء الشويخ بقيمة (28.8) مليون دينار.

وتتوقع مجلة "ميد" المتخصصة، الى وصول اجمالي قيمة المشروعات المسندة، عام 2022، الى حوالي (3.1) مليار دينار. الا انه رغم تحسن الأسعار النفطية، والحاجة في مجال مشروعات البنية الأساسية، والحاجة، أيضا، الى توسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع الكهرباء، إلا أن نقص العمالة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، قد يساهم في عرقلة التنفيذ.

أما قيمة المشروعات المخططة **Planned Projects**، في النصف الثاني من عام 2022، فهي في حدود (1.134) مليار دينار. وتتصدر مشروعات الكهرباء والماء هذه القيمة (195) مليون دينار (محطة كهرباء وتحلية الصبية)، ثم مشروعات وزارة الأشغال (173) مليون دينار (معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة جنوب المطلاع)، وشركة نفط الكويت (150) مليون دينار (ومشروع التنقيب والنقل والمعالجة في جنوب الكويت). بالإضافة الى مشروعات أخرى لوزارة الكهرباء والماء، والأشغال

العامية، وشركة نفط الكويت، ومعهد الأبحاث العلمية.

معدل التضخم:

أشارت إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء الى وصول معدل التضخم، في يونيو 2022، على أساس سنوي، الى (4.42%)، وشهري الى (0.4%). مع تركيز ارتفاعات المعدل، سنويا، في مجموعة "التعليم" (19.05%)، ثم "الأغذية والمشروبات" (8.04%)، و "الكساء وملبوسات القدم" (6.15%).

وبالمقارنة مع مستويات معدل التضخم، على أساس سنوي، في بلدان مجلس التعاون التي تتوفر عنها بيانات لشهر يونيو 2022، يلاحظ أن المعدل كان في البحرين (3.1%)، وفي قطر (5.41%)، والسعودية (2.3%)، وفي إمارة دبي (5.8%). أي أن دولة الكويت تأتي في المقام الثالث بعد دبي، وقطر.

سوق الأوراق المالية:

حققت البورصة نتائج إيجابية، خلال يوليو 2022، وذلك بالرغم من عطلة عيد الأضحى، وذلك بعد تراجع البورصة، لمدة الشهرين السابقين. ويعود هذا التحسن

أما قيم مؤشرات البورصة، فقد شهدت جميعها نمواً، خلال يوليو، بالمقارنة مع الشهر السابق، بلغ في حالة المؤشر الأول (4.4%)، وفي حالة مؤشر السوق الرئيسي (3.4%)، والمؤشر العام (4.1%)، ورئيسي 50 حوالي (5%).

وعلى المستوى القطاعي، ارتفعت مؤشرات (8) قطاعات (من مجموع 13 قطاع)، وأواخر شهر يوليو 2022. وقد تصدر هذه القطاعات: الصناعة، ثم الخدمات المالية، ثم البنوك. في تراجعت مؤشرات القطاعات الخمس المتبقية، وعلى رأسها قطاعات: المنافع، ثم الرعاية الصحية، ثم التأمين.

■ ثانياً: التطورات النفطية:

قرر الاجتماع الوزاري لأوبك رقم (31)، المنعقد في 3 أغسطس 2022، رفع الإنتاج شهرياً، بدء من سبتمبر، العام الجاري، بنحو (100) ألف برميل / يوم.

علماً بأن أوبك قررت، في مايو 2020، واستجابة لانخفاض أسعار النفط آنذاك، خفض لإنتاج بحوالي (9.7) مليون برميل / يوم. وأن الزيادات بالإنتاج،

خلال يوليو، إلى زخم الشراء، وتحسن الأسواق النفطية (تجاوز سعر برميل النفط 100 دولار / يوم)، بالإضافة إلى إفصاحات البنوك، والشركات المدرجة للنصف الأول من 2022، والتي إتسمت بالإيجابية. كما لعبت توقعات الاندماج والاستحواذ دوراً في هذا المجال.

ومن ناحية أخرى إنخفضت سيولة البورصة النقدية، خلال يوليو، بسبب إنكماش عدد الجلسات. حيث وصل إجمالي قيمة التداول إلى حوالي (928) مليون دينار، مقارنة مع حوالي (1.2) مليار دينار في شهر يونيو السابق. مع إنخفاض، أيضاً، في متوسط عدد الأسهم المتداولة يومياً، والمتوسط اليومي للسيولة.

في حين حققت البورصة مكاسب رأسمالية، لشهر يوليو، وصلت إلى نحو (1.82) مليار دينار، بسبب ارتفاع القيمة السوقية، خلال الشهر المذكور، لتصل إلى حوالي (45.8) مليار دينار، مقارنة مع حوالي (44) مليار دينار في شهر يونيو السابق.

وبإنخفاض قدرة (-8.07) دولار / برميل
عن الشهر السابق.

■ قدرت أوبك، في تقريرها لشهر أغسطس
2022، الطلب العالمي على النفط لعام
2022، عند (100.0) مليون برميل /
يوم، وبارتفاع قدرة (3.1) مليون برميل /
يوم عن العام الماضي.

■ قدرت المنظمة العرض العالمي، من
البلدان غير الأعضاء في أوبك، لعام
2022، ليكون عند (65.80) مليون
برميل / يوم، منها (2.4) مليون برميل /
يوم عوائد تكرير، زاندا عرض الغاز
الطبيعي المسال (NLG)، المقدّر بحوالي
(5.4) مليون برميل / يوم. على أن يغطي
الفرق بين الطلب العالمي والعرض
العلمي، المشار اليهما أعلاه من عرض
أوبك البالغ (28.8) مليون برميل / يوم.

■ ارتفعت الواردات النفطية الخام الأمريكية،
خلال يوليو 2022، لتصل الى (6.7)
مليون برميل / يوم، وهو الأعلى خلال
ثلاث سنوات. ووصول واردات منظمة
التعاون الاقتصادي والتنمية، الى حوالي
(10) مليون برميل / يوم منذ مايو
2022. مع ارتفاع الواردات الهندية

استجابة لتحسن الطلب العالمي، ماهي
الآ خطوات مدروسة لاستعادة مستويات
الإنتاج السابقة لجائحة كورونا.

ووفقا لإتفاق الاجتماع الوزاري، المشار
اليه أعلاه، ستبلغ حصة انتاج الكويت،
في سبتمبر 2022، حوالي (2.818)
مليون برميل / يوم. ويعادل هذا الإنتاج
حوالي (6.4%) من إجمالي انتاج أوبك
+، الذي سيبلغ حوالي (43.955)
مليون برميل / يوم. ويعادل انتاج
الكويت، من ناحية أخرى، حوالي
(10.5%) من انتاج دول أوبك العشر
الذي سيبلغ (26.753) مليون برميل /
يوم. ويبدو أن دولة الكويت تقترب من
انتاج أقصى طاقتها النفطية الإنتاجية
(قبل الانتهاء من مشروعات توسعة
الطاقة).

■ وصل انتاج دولة الكويت النفطي الخام،
في يوليو 2022، الى حوالي (2.772)
مليون برميل / يوم، وبارتفاع (47) ألف
برميل / يوم عن الشهر السابق.

■ في حين حقق سعر برميل النفط الكويتي
المصدر، كمتوسط، خلال يوليو 2022،
حوالي (109.19) دولار / برميل،

النفطية الخام، خلال يونيو 2022، الى (4.7) مليون برميل / يوم. وإتجاه واردات الصين، خلال يونيو/ الى الإنخفاض (8.7) مليون برميل / يوم، وهو الأقل منذ أربع سنوات، بسبب التطورات الصحية، وعوامل أخرى. وانخفاض الواردات النفطية اليابانية، خلال يونيو، الى (2.3) مليون برميل / يوم، وهو الأقل من (11) شهر.

■ أتجه المخزون النفطي التجاري لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خلال يونيو 2022، للإنخفاض، بحوالي (20.9) مليون برميل، على أساس شهري، وليصل رصيد المخزون الى (2,712) مليون برميل. وأرتفع هذا المخزون، في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، خلال يوليو 2022، بحوالي (23.2) مليون برميل، وليصل الى (1,209) مليون برميل.

■ ارتفع عدد الحفّرات النفطية والغازية، في يوليو بحوالي (71) حفّارة، منها (8) في أوبك، و(63) في غير دول وبك.